**2 – 3 - اتجاه التعددية الثقافية**

لقد قامت الدول القومية لدواعي عديدة بتكريس وجودها عبر عملية الدمج الشامل. ما من دولة قوميا على تحقيق التعاون والتكامل و التناغم و التواصل في النسيج الاجتماعيوهنا يضرب المثال بحالة الدولة الفرنسية باعتبارها وعدها النموذج المثالي للواحدية اللغوية الصارمة. واعتبرت الفرنسية رمزا للهوية الجمهورية.

ولقد تسبب هذا المسلك في نشوء تمييز ضد الجماعات الاجتماعية التىيتتخذ لنفسها لغة غير اللغة الرسمية. لقد تعاملت الحكومات القومية مع وجود أقليات لديها فى أراضيها تعاملا طبقت فيه سياسات لغوية إقصائية، استبعدت فيها وهمشت هذه الأقليات، سواء أكانت لغات الأقاليم، أو المواطنين الوافدين إليها، أو لغات السكان الأصليين. واعتمد هذا الاستبعاد على أسلوبين،الأول هو بناء الوضعية، أى بناء وضعية قانونية تستعمل بمقتضاها اللغة الرسمية دون سواها في الإعلام والتعليم والتواصل السياسي، والثاني هو أسلوب بناء المدونة اللغوية، عبر تحديث اللغة الرسمية ووضع معايير وقواعد حاكمة لأبعادها الصوتية والنحوية والدلالية. ومع ذلك فهناك من يتحدث عن ثلاث مقاربات أساسية في التعامل مع التعددية: الأولى هي المقاربة المحافظة التي تعتمد في فهمها للتعددية الثقافية على الإقرار بالمركزية الأوروبية، بالتكريس للقيم والمعتقدات الأوروبية، وتوقع خضوع الوافدين للمجتمع لما هو سائد ثقافيا. هذه التعددية هي "تعددية النحن" إذ صح التعبير، إذ يتم القبول باللغات اللاتينية المنشأ، دون غيرها مما يفد من خارجها. والثانية هي المقاربة الليبرالية، وهى التي تؤمن بالتعدد، في ظل وحدة الجنس البشرى. ولكن هذه المقاربة تختزل الاختلافات و تتعامى عن الفروق رغم اعترافها بوجودها، و كأنها هي ضرورة في حد ذاتها ، و الثالثة هي المقاربة النقدية التي تعتمد فحص وإبراز مظاهر الظلم الاجتماعي وسوء توزيع الموارد الذي تتعرض لها الأعراق المغايرة والمغايرين ثقافيا.

**2 – 3 - الاتجاه النسوي :**

يمثل النقد النسوي بابا هاما لابد من طرقه للمعنيين من الباحثين بشئون المرأة وقضاياها. ففيه يسعى طارقوه بتمييز مصادر التهميش والاستبعاد المباشر وغير المباشر للمرأة في اللغة، سواء تمثلت فى لغة شفهية تنتقل على الألسنة في الحياة اليومية، وفى التفاعلات الجاهزة والحوارات الجارية، وفى المنصات الإعلامية، عبر القنوات والبرامج التلفازية، أو تجلت في لغة مكتوبة فيما يصدر من خطب وبيانات وتصريحات وكتب ومذكرات، وسواء أكانت هذه اللغة كلاما أو قواعد نحوية حاكمة للكلام. إن الشغل الشاغل لهذا الاتجاه هو بيان كيف يتم قهر المرأة لغويا، كيف يقوم الفاعلون عن وعى ميشها. إن ذلك يتم عبر التحليل أو تحت ضغوط وقيود الخطاب، كيف يقومون باستيعاد المرأة و الدقيق والصارم للغة الخطاب، تحليلا يكشف عن الوعي الذكورى الذي يبطنها وآثارها في طريقة ضبطنا للكلام واللغة. فلا شك أن تحيزاتنا الإيديولوجية تترك علاما، فالمنطوقات اللغوية كما يرى علماء اللغة تعبر عن صراع الإيديلوجيا. وليس غريبا أن تكون اللغة النابعة من سياق اجتماعي لم يقم بتسوية خلافاته النوعية بعد، ويتم فيه منح الرجال كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حساب النساء، وتحصل فيه المرأة على أقل القليل، ليس غريبا أن تكون يمنة الرجل. إلى الحد في مبناها ومعناها خلوا من التوازن بين الجنسين، لغة لا تنفك تذكر بهيمنة الرجل إلى الحد الذي يجعل السياسة اللغوية في مستوى الأبعاد الكلية، أي في إطار علاقة الدولة منحازة أيديولوجيا لصالح الرجل، وهو ما يتخلل الممارسات اللغوية للأفراد والجماعات، يتسلل إلى وعيها، فتكون طرائقهم في ضبط اللغة وتنشئتهم لأطفالهم على نحو تخضع فيه المرأة لغويا لسلطة الرجل المطلقة.

فالحركة النسوية كحركة اجتماعية فى الأساس تحاول أن تنجز بالممارسة رؤية للغة سياسة يمكنها تجاوز التعصب ضد المرأة، وذلك من خلال ثلاث مجالات بحثية، تحددها ديبورا كاميرون: دراسة الفروق بين الجنسين في استعمال اللغة و أسبابها؛ ومعاينة التحيز الجنسي لغويا وتأثيراته وكيفية التخلص منه؛ ثم أخيرادراسة الاغتراب اللغوي الذىيتعيشه المرأة ويحول دون قدتها على التعبير عن خبرتها .

**2 – 5 - الاتجاه ما بعد الحداثي :**

تسعى المقاربة ما بعد الحداثية إلى الانشغال بمجموعة من الشواغل الأساسية. أولها إثارة الأسئلة بشأن آلية اشتغال السلطة، وبالتحديد الوقوف على طريقة التحكم عبر اللغة، وثانيها مراجعة أنطولوجيا اللغة كبنية استعمارية-حداثية، وثالثها، التشكيك فى النظريات الكبرى أو الأصول المعرفية للإمبريالية والحقوق اللغوية، و رابعها، العناية بطرق الفهم المحلية والسياقية والموقفية والطارئة للتعامل مع اللغات ذا المعنى تركز التحليلات ما بعد الحداثية على : الحوكمة اللغوية، ومسائلة والسياسات اللغوية و أنطولوجيا اللغة، ومراجعة النظريات الكبرى، الطرق الذاتية في فهم اللغات واستعمالها.

**أ - الحوكمة اللغوية :**

يراد من ذلك ،Govermentality حيث يهتم هذا الاتجاه بما يسميه" ميشيل فوكو " بضبط الذهنية أن ضبط السلطة للأفراد يتم عبر مجموعة من أدوات التحكم التي يتم تحليلها بتحليل الاستراتيجيات برامج الحكومة. على هذا النحو يمكن التعامل مع السياسة اللغوية التي تتبناها حكومة من الحكومات وتتجلى في شكل خطط وبرامج وتدابير، على أنها آلية و وسيلة لإدارة العقول و الأفهام. **ومن ثم** يمكن الحديث في هذا الصدد عن الحوكمة اللغوية Language govermentality باعتبارها طريقة صنع القرارات المتعلقة باللغات عبر مجموعة متنوعة من المؤسسات القانونية والتعليمية والطبية والطباعية ، **وعبر** مجموعة مختلفة من الأدوات من كتب وضوابط وامتحانات ومقالات وتصحيح لضبط استعمال اللغة والتفكير فيها، وسلوكيات مختلف الناس والجماعات والتنظيمات بشأنها . ويمكننا تبين ذلك بوضوح فيما يقوله "جيمس طوليفصون: "تعد السياسة اللغوية شكلا من أشكال الانضباط. ويتوقف نجاحها إلى حد ما على قدرة الدولة على بنينة تقسيم- الأفراد في مؤسساتالمجتمع - إلى أصلاء ودخلاء. ويبدو هذا إلى حد بعيد من خلال الربط الوثيق بين اللغة والقومية. وعندما تجعل الدولة اللغة آلية للتعبير عن القومية يمكنها إذ ذاك أن تروض مشاعر الأمن والانتماء. ففي الدولة الأوروبية ... يعنى هذا أن السياسة اللغوية تتحكم فى وصول أقليات هاجرت إلى الدولة قصد العمل. وفى إفريقيا وآسيا تعد السياسات اللغوية جزءا من جهد يسعى إلى ترويض الجماعات والأفراد الذين لهم ولاء قليل للدولة، ثم يضيف إضافة هامة توضح أن المسألة لا تتوقف عند حدود الضبط يقول "وفى كلتا الحالتين تستخدم الدولة السياسة اللغوية لضبط ومراقبة عمالها برسم حدود -معتمدة فى ذلك على اللغة- للتعليم والشغل والمشاركة السياسية .

**ب . أنطولوجيا اللغة :**

ويراد من ذلك ألا تعالج اللغة كوحدة مستقلة بذاتها لكنها جزء من كل ، فعند التخطيط لتعليم اللغات ينبغي أن يراعى النظر في جانبين: أن اللغة جزء من سياق أعم منها يضم كافة السلوكيات ونظم الدلالة، بحيث يتم التوصل للمعنى فى إطار تلاحم اللغة بغيرها من نظم التعبير والتمثيل كالموسيقى والسينما. ومن جهة أخرى ينبغي الإقرار بأن الأفراد حال قيام بالنطق فهم لا يستغلون نظاما تاريخيا له أسبقية الوجود على وجودهم فقط، لكنهم يفيدون من الخبرات التي يستخلصونها بأنفسهم .

**ج. تفكيك النظريات الكبرى :**

لقد عملت النظريات ما بعد الحداثية على تفكيك التصورات السائدة التي اكتسبت مساحة من السيادة الفكرية على الحقل المعرفي القائم. وفى حقل دراسات السياسات اللغوية، يوجد مفهومان سائدان، وهما على درجة كبيرة من الأهمية. أولهما مفهوم هيمنة الإنجليزية وثانيهما مفهوم الحقوق اللغوية. إذ ينهض المفهوم الأول على افتراض "غيلانية" الإنجليزية، اللغة التى تأكل غيرها من اللغات، وتوحد لغة العالم. باختصار يسعى الاتجاه ما بعد الحداثىيإلى تفكيك هذه السردية ونظرية اللغة الاستعمارية. ومن جهة أخرى يبحث هذا الاتجاه مثالية ورومانسية التوجه الكوزموبوليتانى الليبرالي فىي رؤيته للحقوق اللغوية .

**د. الطرق الذاتية في فهم اللغة واستعمالها :**

بدلا من التعويل على الدراسة الفاحصة لتقنيات صنع السياسة العامة للغات، يمكن للباحثين بحث السياسة اللغوية و انعكاساتها في الواقع المباشر والمعيش. إذ يمكنهم معاينة الحياة اليومية للغة على ألسنة الناس ، كيف يؤسسون بها هوياتهم وكيف يقاومون الهويات التي يجدون أنفسهم فيها. وهو ما انتبه إليه " رامبتان" بتمييزه بين مفهوم العبور crossing"أى الطرق التي يستعين بها الأفراد لاستعارة

عبارات من جماعات أخرى"، ومفهوم "استعارة أسلوب الآخر"، أي طرق استعمال اللغة واللهجة فى الممارسة الخطابية من أجل بناء صور مجازية وقوالب ذهنية عن جماعات أخرى لا ينتمي إليها صانعو هذه المجازات والتصورات النمطية. فهذه النوعية من التحليلات لا تركز على القواعد اللغوية في مجتمع بل تركز على القواعد اللغوية للتواصل . باختصار إنها تسعى لمعاينة السياسة اللغوية التعددية أثناء ممارستها اليومية، وأشكال تجليها، باعتبارها فاعلية إنسانية. [[1]](#footnote-2)

1. محمود عبد الله : **السياسة اللغوية المفهوم والإتجاهات الأساسية** ، ديسمبر 2019 ص07 - 15 [↑](#footnote-ref-2)